مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

أزمة الحكم في العراق بعد انتخابات 2025 قراءة في بنية النظام السياسي وإشكاليات الدولة

د. حيدر الخفاجي

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

07816776709

أزمة الحكم في العراق بعد انتخابات 2025 قراءة في بنية النظام السياسي وإشكاليات الدولة

د. حيدر الخفاجي

المقدمة

أفرزت الانتخابات البرلمانية العراقية التي جرت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، مشهداً سياسياً معقداً، اتسّم بغياب أغلبية برلمانية واضحة، واستمرار حالة عدم اليقين بشأن تشكيل الحكومة. إلّا أن هذا المأزق لا يمكن فهمه بوصفه أزمة سياسية ظرفية مرتبطة بالانتخابات وحدها، بل ينبغي مقاربته ضمن إطار أوسع يتمثّل في أزمة مستدامة تطال بنية النظام السياسي العراقي، وآليات إنتاج السلطة فيه، وحدود سيادة الدولة منذ عام 2003.

مقاربتنا للأزمة الراهنة ستكون – بإختصار- في النقاط التالية:

أولاً: البرلمان المُجزّأ وأزمة التمثيل السياسي

أظهرت نتائج انتخابات عام 2025، استمرار نمط التفتت البرلماني الذي بات سمة ملازمة للحياة السياسية العراقية. فعلى الرغم من حصول حزب رئيس الوزراء محمد شياع السوداني على أكبر عدد من المقاعد[1]، إلّا أن هذا التقدم لم يتحوَّل إلى تفويض سياسي واضح، نظراً لغياب كتلة قادرة على تشكيل الحكومة دون الدخول في مفاوضات معقّدة وطويلة.

يعكس هذا الواقع أزمة أعمق تتعلق بطبيعة التمثيل السياسي في العراق، حيث لا تقوم الكُتل البرلمانية في معظمها على برامج سياسية أو اقتصادية متمايزة، بل على شبكات ولاء طائفية أو قوة مسلحة. ونتيجةً لذلك، تتحول المفاوضات الحكومية إلى عملية إعادة توزيع للنفوذ داخل النظام، بدل أن تكون آلية لإنتاج سياسات عامة فعّالة.

في هذا السياق، تحتفظ القوى الشيعية والسنية - على حدٍ سواء- بدور محوري في ضبط مسار تشكيل الحكومة، وذلك من خلال قدرتها على التعطيل السياسي، ومن شبكة علاقاتها الإقليمية، سيما مع بعض دول الجوار[2]. ويحد هذا الواقع من استقلالية

[1] Iraqi PM-led coalition tops Iraq election with 46 seats, commission says. https://www.reuters.com/world/middle-east/iraqi-pm-led-coalition-tops-iraq-election-with-46-seats-commission-says-2025-11-17/

[2] Iraq's Coordination Framework Claims Parliamentary Majority, Positioning Itself to Shape New Government. https://www.kurdistan24.net/en/story/876056/iraqs-coordination-framework-claims-parliamentary-majority-positioning-itself-to-shape-new-government

القرار التنفيذي، ويجعل أي حكومة مُقبلة نتاجاً لتسويات فوقية أكثر منها تعبيراً عن إرادة انتخابية واضحة.

ثانياً: تراجع التيار الصدري وصعود الفاعلين المسلّحين

يمثل غياب التيار الصدري عن المشهد الإنتخابي أحد أبرز التحولات في مشهد ما بعد الانتخابات. ومع ذلك، لم يُؤدِ هذا الغياب إلى استقرار سياسي، بل ساهم في إعادة تشكيل موازين القوى داخل البرلمان لصالح قوى أخرى زادت من حضورها السياسي[3]. هذا التحوّل يعكس بدوره تغييراً في نمط استخدام القوة، حيث انتقلت من كونها أداة ضغط خارج مؤسسات الدولة إلى عنصر فاعل داخلها.

إن تصاعد تمثيل هذه القوى في البرلمان يثير إشكالية أساسية تتعلق بوظيفة المؤسسة التشريعية. فالبرلمان، باعتباره ركيزة من ركائز الدولة الحديثة، ينبغي أن يكون فضاءً لإنتاج القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية، لا مجرد ساحة لصراعات القوى. ومن شأن ذلك أن يقوّض مبدأ احتكار الدولة للعنف المشروع.

ثالثاً: الاستقرار الأمني الهشّ وحدود الدولة

على الصعيد الأمني، يشهد العراق حالة من الاستقرار النسبي مقارنةً بالسنوات السابقة، إلّا أن هذا الاستقرار لا يستند إلى مؤسسات أمنية موّحدة وقوية، بقدر ما يقوم على توازنات ردع بين فاعلين من فصائل مسلّحة متعددة[4]. ويجعل هذا الوضع الأمني عرضةً للاهتزاز في حال تغيَّرت الحسابات الإقليمية أو تفاقمت الخلافات الداخلية.

ما يواجه الحكومة المقبلة هو تحدي مزدوج يتمثل في الحفاظ على هذا الاستقرار من جهة، ومحاولة استعادة دور الدولة المركزي من جهة أخرى. غير أن قدرة الدولة على فرض سيادتها تبقى محدودة في ظل وجود قوى مسلّحة تتمتع باستقلالية سياسية واقتصادية[5]، وتحتفظ بعلاقات خارج إطار القرار الوطني.

[3]Inside the divides of Iraq's Coordination Framework—and why they matter ahead of landmark elections.https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/inside-the-divides-of-iraqs-coordination-framework-and-why-they-matter-ahead-of-landmark-elections/

[4]Iraq's fragile stability is threatened by a shifting Middle Eastern order.https://www.chathamhouse.org/2025/06/iraqs-fragile-stability-threatened-shifting-middle-eastern-order

[5]Iraq's crisis of elite, consensus-based politics turns deadly: The Coordination Framework.https://www.mei.edu/publications/iraqs-crisis-elite-consensus-based-politics-turns-deadly-coordination-framework

رابعاً: الاقتصاد الريعي والفساد البنيوي

اقتصادياً، ترث الحكومة الجديدة اقتصاداً يعاني من اختلالات هيكلية عميقة، أبرزها ارتفاع الديّن العام، والاعتماد شبه الكامل على عائدات النفط، واستمرار معدلات الفقر رغم الموارد المالية الكبيرة. وتُظهر هذه المؤشرات أن الأزمة الاقتصادية ليست ناتجة عن شح الموارد، بل عن نمط إدارة يقوم على الريع والزبائنية[6].

يؤدي هذا النمط إلى ترسيخ الفساد بوصفه آلية حكم، حيث تُستخدم الموارد العامة لإدامة الولاءات السياسية بدلاً عن توجيهها نحو التنمية المُستدامة[7]. وفي ظل هذا الواقع، تبدو فرص الإصلاح الاقتصادي محدودة ما لم تترافق مع إصلاح سياسي ومؤسساتي يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والاقتصاد.

خامساً: مستقبل الحشد الشعبي ومُعضلة السيادة

تُعد قضية " مستقبل الحشد الشعبي" من أكثر الملفات حساسيةً في مرحلة ما بعد الانتخابات. فالحشد، الذي نشأ في سياق مواجهة تهديد أمني وجودي، تحوّل تدريجياً إلى فاعل سياسي–عسكري يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية. وتواجه الحكومة المُقبلة ضغوطاً أميركية متزايدة لنزع سلاح الفصائل المدعومة من إيران، في مقابل مقاومة داخلية شديدة لأي مساس بدور هذه القوى[8].

تكمن الإشكالية الأساسية في غياب استراتيجية وطنية شاملة لإدارة هذا الملف، إذ ان أي محاولة لمعالجة القضية بمعزل عن إصلاح شامل لمنظومة الأمن والسيادة ستكون مرشّحة للفشل. كما أن استمرار الوضع القائم يكرّس نموذج الدولة ذات السيادة المنقوصة، ويقيّد قدرة العراق على انتهاج سياسة خارجية مستقلة.

خاتمة

تشير التطوّرات التي أعقبت الأنتخابات البرلمانية لعام 2025، إلى أن العراق يقف أمام مفترق طرق حاسم. فإما أن تستمر النخب السياسية في إدارة الأزمات ضمن الإطار نفسه، بما يحمله ذلك من توازنات هشّة وتبعية خارجية، أو أن تنخرط في مسار إصلاحي عميق يعالج جذور الخلل في بنية النظام السياسي، ويعيد بناء الدولة على أسس السيادة والمؤسساتية والمساءلة.

---

[6] نفس المصدر

[7] نفس المصدر

[8] Iraq's political future in limbo as factions vie for power. https://www.politico.com/news/2025/12/21/iraqs-political-future-in-limbo-as-factions-vie-for-power-00702062

إن قدرة الحكومة المقبلة على تجاوز منطق التسويات قصيرة الأمد، والانتقال نحو مشروع وطني طويل الأمد، ستحدِد ليس فقط مستقبل الدورة الحكومية الحالية، بل ملامح الدولة العراقية في العقد القادم.

***